التنظيمات الإدارية والدينية والعسكرية
في إسبانيا خلال حكم الإمبراطور شارل الخامس

م. د. فاتن محيي محسن
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ/ تاريخ حديث اوربا
dr.fatin31@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

إذا كانت الحرب موضوعاً مهيمناً في تاريخ إسبانيا خلال حكم الإمبراطور شارل الخامس Charles V (١٥١٨-١٥٥٨)[١] فأن البيروقراطية كانت موضوعاً مهيمناً أيضاً، فقد فرضت الأحداث السياسية التي شهدتها إسبانيا بعد ارتقاء شارل الخامس العرش الإسباني في ٢٠ من شباط عام ١٥١٨ وعرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة في ٢٨ من حزيران عام١٥١٩، تنظيمات إصلاحية شملت كل المؤسسات، فبعد قمع تمرد الكومونيرو Comunero (١٥٢٠-١٥٢١)[٢] تمتعت قشتالة بمدة سلام وازدهار متصاعد خلال ما بقي من حكم شارل الخامس الذي استقر في إسبانيا من عام ١٥٢٢ الى عام ١٥٢٩ وهي أطول مدة قضاها في هذه المملكة دون غيرها من أملاك الإمبراطورية. استطاع في أثنائها تعزيز سلطة التاج وفرض الحكم المطلق من غير الغاء الكورتيس (البرلمان) الذي زاد إيمانه وإخلاصه لشارل الخامس بسبب التغيير الذي لُحِظَ في سياسته إذ سعى إلى بناء مؤسَّسيٍّ وإصلاح مالي ادى إلى زيادة الواردات الملكية والسيطرة على البيروقراطية لغرض الاتفاقيات الدستورية التي أثرت في النظام الإسباني. إن هذه الدراسة تبحث في أهم التنظيمات الإدارية والدينية والعسكرية التي أتخذها شارل الخامس ما بين عامي١٥٢٢و١٥٢٩ في إسبانيا وما لها من تأثير في تعزيز ازدهار المملكة وتحقيق موازنة بين نفقات الحروب ومصادر الواردات الإسبانية.

يناقش البحث أسس الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات، ثم يوضح الإصلاحات الإدارية للمجامع الكنسية الكاثوليكية في إسبانيا، ويتناول البحث أيضاً عملية تحويل ممتلكات النظم العسكرية (الفرسان) إلى مؤسسات حكومية، واهم التنظيمات التي شهدها الجيش الاسباني في عهد الامبراطور شارل الخامس.

أولا: الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات:

أعلن شارل الخامس بعد ارتقائه عرش إسبانية عام ١٥١٨ أتخاذ عدة إجراءات لإصلاح البيروقراطية الإسبانية، ولكنه بدلاً من أن ينفّذ معايير تعيين الأشخاص في وظائف و آليات تدقيق الحسابات فرض ضريبة جديدة على رعاياه من رجال الدين في الكنائس والنبلاء وهذا أدى إلى مشاركتهم في تمرد الكومونيرو عام (١٥٢٠) الذي شمل معظم المدن الإسبانية. وبعد أن تمكن شارل الخامس من إخماد هذا التمرد أعادة النظام ووضع الأسس لسياسة إدارية ومالية جديدة من خلال أمرين، أحدُهُما دعم الحكم الذاتي للبلديات الذي تضمن امتيازاً يمنحها السلطة لفرض ضرائب ذاتية، والآخَر التعامل مع الشكاوى إصلاح المؤسسات(٣).

تُعد المدة المحصورة بين عامَي ١٥٢٢و ١٥٢٩ ذات أهمية بالنسبة لإسبانيا، إذ عمل شارل الخامس في إثنائها على إصلاح شؤون البلاط وإعادة تنظيم إدارة مملكته المترامية الأطراف فقد اعتمد على عدة مجالس استشارية وإدارية (قسمية) مرتبطة بأقسام المملكة(٤)، في مقدمتها مجلس قشتالة واراغون فقد كان أساس النظام الإسباني مجلسّاً في صفته على أساس خطوط أنشئت خلال حكم الملوك الكاثوليك (فرديناند وإيزابيلا) مثل هذا النظام ملائم جداً لإمبراطورية مشتتة جغرافياً ومتنوعة دستورياً مثل إمبراطورية آل هابسبورغ. وإن أي نظام فعّال للحكومة بالنسبة إلى المملكة الإسبانية من الضروري يُراعي الغياب المطول للإمبراطور شارل الخامس عن الأقاليم التي يحكمها وإصرار سكانها على التطبيق الدقيق لقوانينها وأعرافها، وفي الوقت نفسه فأنه نظام من الضروري أن يُزود في الأقل ببعض التوجيه المركزي لتنسيق السياسات وهذه المجالس أشبعت بصورة كافية هذه الحاجات المتنوعة. فقد أختصّ مجلس الدولة مثلاً بتقديم النصائح والاستشارات للملك في القضايا المهمة، أما مجلس قشتالة فقد نشأ من المجلس الملكي الذي يعود إلى العصور الوسطى لملوك قشتالة، ونظَّمَهُ على شكل هيئة بيروقراطية من قبل الملوك الكاثوليك. وأكمل شارل الخامس عملية تحديث المجلس وذلك بأبعاد الطبقة الأرستقراطية وملء المجلس بموظفين من الطبقة العليا الحاكمة ورجال القانون وتقليل عدد أعضائه من (١٦) عضواً إلى (٨) أعضاء، وضَمّ هذا المجلس الوظائف القانونية والإدارية. أما مجلس أراغون فقد شهد إصلاحات مشابهة لما طرأ على مجلس قشتالة فأصبح مجلساً بيروقراطياً حديثاً(٥). وكانت مداولات مجالس المملكة تقدم إلى الحكومة على شكل تقارير لم يكن التاج ملزماً بقبولها، ومن المعروف أن تلك المجالس كانت تمارس أعمالاً كثيرة لكنها نادراً ما يُسمح لها

بتنفيذ ما تنوي القيام به بسبب اتساع مساحة أراضي الإمبراطورية الإسبانية وعدم وجود أدوات اتصال بينها وبين مركز العاصمة وهذا ينطبق بالتحديد على ممتلكاتها في العالم الجديد. لذلك كان شارل الخامس يطلب باستمرار استدعاء أعضاء الكورتسات لمناقشة مختلف القضايا، والسماح لهم بأبداء آرائهم ولاسيما ما يتعلّق بالقضايا المالية(٦).

إن النظام البورغندي الذي اتبعه شارل الخامس في سياسته أي تفضيل الاقارب والاصدقاء بالتعيين في المناصب والترقية جعل مدن قشتالة وكنائسها تشعر بالاستياء، ولم يعمد شارل الخامس إلى إنشاء منطقة انتخابية قوية تدعمه في قشتالة وتثبيتها بل إنه حاول تحقيق هدف التقويم لأسرته الملكية من غير تنفيذ الإصلاحات التي وعد القشتاليين بها من خلال الكورتيس القشتالي. وخلق الرفض الإسباني لشارل الخامس وأتباعه البورغنديين موقفاً محرجاً، واضطر شارل الخامس الى الحصول على دعم المدن القشتالية وهذا يعني أنه كان عليه إعادة بناء النظام الإسباني تحت أشراف الإسبان أي أبناء البلاد من موظفين وأساقفة مؤهلين لا بورغنديين(٧). وفي مُدَّة تمرد الكومونيرو لم يكن شارل الخامس قادراً على تسديد ديونه لأن مدن قشتالة وكنائسها رفضت دفع الضرائب، وبعد انتصار الملكيين أنصار شارل الخامس على متمردي الكومونيرو في نيسان عام(١٥٢١)استقر شارل الخامس في إسبانيا سبع سنوات (١٥٢٢-١٥٢٩) بغية تنفيذ الاتفاقيات الدستورية التي صاغها الكورتس القشتالي، وحفظ الأمن والنظام فضلا عن طرد أغلبية البورغنديين الذين كانوا مسؤولين عن الدخل النقدي الذي يحصلون عليه من المصادر الإسبانية(٨). وخلال المدة التي بين عامي١٥٢٢و١٥٢٤عمل المستشار كاتينارا Gattinara (١٤٦٥-١٥٣٠) على ترشيد الآلية الإدارية للمملكة وتحسينها من خلال إصلاح مجلس قشتالة وتأسيس مجلس المالية وإعادة تنظيم حكومة مملكة نافار Navarre على جانبي جبال البرانس وإنشاء مجلس الجزر الهند الغربية في العالم الجديد(٩).

وفي عام (١٥٢٣)عقد كورتيس قشتالة اتفاقية مع شارل الخامس تعهدت بموجبها مدن قشتالة بصياغة البرامج المحلية والإجراءات الإدارية على أن يتعهّد شارل الخامس بتنفيذ سياسة الإصلاح المؤسَّسيّ التي لها تأثير في المجالات التنفيذية والقضائية والكنسية. إن النصر العسكري الذي أحرزه الملكيون لم يستطع جعل النظام البورغندي القوة المهيمنة على الحياة السياسية في إسبانيا ولكن ذلك الانتصار وضع حقيقة أن منصة الكومونيرو للعدالة مسألة لا يمكن الاستغناء عنها

للاستقرار الداخلي الإسباني وتحدي أسرة هابسبورغ الملكية لإعادة صياغة جدولة اعمالها(١٠).

وشهدت الحياة السياسية في المملكة الإسبانية بعد نهاية تمرد الكومونيرو استقراراً كبيراً بسبب تنفيذ شارل الخامس للقرارات البرلمانية وتشكيل بيروقراطية يمكن محاسبتها قانونياً وإصلاح المؤسسات الدينية، بالاعتماد على أهم شخصيتين إداريتين هما الكاردينال خوان تابيرا Juan Tavera (١٤٧٢-١٥٤٥) والمستشار فرانسيسكو دي لوس كبوسFrancisco de los cobos (١٤٩٠-١٥٤٧). فقد شغل تابيرا منصب رئيس مجلس قشتالة منذ عام(١٥٢٤-١٥٣٩) وعمل خلال تلك المدّة على إنشاء مملكة دستورية وتثبيتها وجعل الإجراءات الإدارية للإصلاح إجراءات مؤسَّسيّة من خلال فرض الضرائب على المجامع الكنسية الكاتدرائية، وبناء شبكة من الأساقفة والقضاة الذين خدموا في محاكم التفتيش ومجلسي جزر الهند الغربية والمالية(١١).

بدأ شارل الخامس بتعيين أعوان تابيرا في المناصب الأسقفية والقضائية الشاغرة بعد طرد الأشخاص الذين كانوا يشغلوها، وأعلن تابيرا بعد أن تعاون مع معظم الممالك الإسبانية السياسة المالية التي تخدم المملكة. وبعد ذلك شجع شارل الخامس توزيع عبء الضريبة على الكنائس الكاتدرائية وعمل على التوفيق بين نفقات الحرب ومطالب المدن الهادفة إلى الحصول على مجالس قضائية وتنفيذية يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن ارجاع قوانين الضريبة السابقة(١٢).

أن بروز تابيرا رئيساً للبيروقراطية الإسبانية كان بروزاً معتمداً أو مشروطاً على اتجاهه في تقديم الخدمات وإنجازه المحترف، ومثل ايضاً الاستراتيجيات التي بُرهِنَ على صحتها للخدمة الملكية. ويعود الفضل في حصول تابيرا على منصب كبير الأساقفة في سانتياغو وطليطلة إلى خالهِ دييغودي ديثا Desa وهو لاهوتي دومنيكاني خدم فرديناند وايزابيلا وكان أسقفاً لـ سالامانكا (١٤٩٤-١٤٩٨) ومستشارا للملوك الكاثوليك عام(١٥٠٠)، والمفتش العام لمحكمة التفتيش عام(١٥١٢). وارتباط تابيرا بخاله ساعده على الاتصال الدائم بمحاكم الاستئناف والمجالس البلدية والجامعات. وبالضبط مثلما فعل ديثا عندما عيَّنَ خريجي الجامعات في مناصب أكاديمية (دراسية) وكنسية فَعَلَ ذلك تابيرا أيضاً ولاسيما تعيين خريجي القانون، وبعد الحروب الأهلية كان لتابيرا دورٌ أساسيٌّ في تشكيل المشاريع الملكية لبناء الدولة التي اعتمدت على الشبكات الاجتماعية ذات المكانة المرموقة(١٣).

ودقَّقَ تابيرا المستشاريات أي المحاكم في غرناطة وبلد الوليد التي تتعامل مع الإصلاحات القضائية التي اشترطها ممثّلو الكورتيس، وطبقت تدقيقات المدّة التي بين عامي ١٥٢٢و١٥٣٣ عملية مستمرة في التغييرات الرسمية التي تحدث كل(٣) سنوات أو أربع، وكان المنتفعون في هذه الترقيات بالغالب مرتبطين بـ تابيرا، فبرنامج التدقيق هذا كان تعزيزاً لإدارة الأساقفة والقضاء لإصلاح السياسات المحلية[١٤].

إن الاسهام الرئيس الذي قدّمه المستشار كوبوس هو تجنيد مجموعة بيروقراطية للحكومة الملكية في قشتالة وتدريبها، وقد كان البلاط الملكي في حالة انتقال مستمر ولم تكن هناك عاصمة ثابتة على الرغم من اتخاذ مدينة بلد الوليد شمال غرب إسبانيا عاصمة إدارية له[*]، وهذا صَعَّبَ إقامة نظام إداري حديث، فعندئذٍ اتخذ كوبوس عدة خطوات لتحسين الآلية الإدارية الإسبانية فعمل على إنشاء أرشيف لحفظ الوثائق الرسمية في قلعة شقوبية ومدينة دل كامبو ومبنى المستشارية في مدينة بلد الوليد، ومع زيادة أعدادها اختيرت قلعة سيمانكاس مركزاً لحفظها فامتلكت إسبانيا أرشيفاً وثائقياً يمكن الرجوع إليه عند الضرورة[١٥].

وأنشأ كوبوس شبكة تضم القضاة والحكام والمدققين ونظَّم قانوناً لتدقيق التعيينات الملكية، وتعامل مع الرسائل التي ترسلها له المجالس البلدية والأفراد حول المصاعب التي تعترضهم في البلاط الملكي. ولمعالجة التشرد الذي أثار مشاكلاتٍ للقانون والنظام قيّد كوبوس حركة الشحاذين بجعلهم لا يتحركون إلاّ في منطقة تبعد (٦) فراسخ[١٦] عن مدنهم التي ينتمون إليها والذين يحملون إجازات هم وَحدَهم لهم الحق في التسول. وفي السنوات اللاحقة أصبحت هذه الطريقة للسيطرة على الشحاذين من ضمن عمل كنيسة كل منطقة، إذ يُصدِرُ رجل الدين إجازات التسول وفي كل منطقة يُعَيَّن مُوَظّفون للإشراف على الشحاذين وتسجيلهم. وكانت هناك حركات دورية هدفها تحريم التسول كلياً لكن نظام الإجازات هذا لم يحقق نجاحاً قطّ بسبب ارتفاع عدد المتسولين[١٧].

وشجع شارل الخامس التقدم الثقافي للنخبة الإسبانية بازدياد الحاجات البيروقراطية للمملكة، وهذا التطور قد بدأ أصلاً في عهد الملوك الكاثوليك بإصرارهم على أن أعضاء المجلس والمستشارين يجب أن يكونوا مثقفين يمتلكون تجربة تدريبية مدَّ لها في الأقل عشر سنوات، وتنفيذ الفكرة المثالية التي تنص على أن يكون خادم الملك ماهراً باللغة اللاتينية والآداب والحرب. وفي مستوى محلي عمدت المدن التي تمتلك المال إلى افتتاح مدارس لأعداد الطلاب الى الجامعات

أو المهن، ففي عام ١٤٥٠ كان هناك اربع جامعات رئيسة في إسبانيا (Salamanca، Valladolid، Huesca، Lerida) وفي الوقت نفسه أنشئت (٣٨) كلية خلال المدّة المحصورة بين عامي١٥٠٠و١٥٦٣[١٨]. وكان معظم الإسبان يفضلون الدراسة في الكلية الإسبانية في مدينة بولونيا Bologna في إيطاليا التي أُسَّسَتْ عام(١٣٦٩) وفي كلية الطب في مونبلية Montpellier الفرنسية أو الكلية اللاهوتية في باريس. وكان الأرستقراطيّون فضلوا التعليم الخاص مع أن النبلاء المنخفضين في المرتبة تعلموا في الجامعات العامة. فأصبحت هذه المؤسسات أساساً للتجنيد الرئيس للبيروقراطية الناشئة حديثاً في إسبانيا، وكانت الدولة تختار موظفيها من خريجي الجامعات الذين تُدَرَّبون ليصبحوا نخبة لا في المملكة فحسبُ وإنما كذلك في كل أنحاء الإمبراطورية الإسبانية ونتيجة للأوضاع السيئة التي عاشها المزارعون الفقراء في أغلب المدن الإسبانية أصدر شارل الخامس قراراً بإعفائهم من دفع الضرائب[١٩].

إن تحويل أهداف الإصلاح إلى مشروع السيطرة على الإدارة والاستراتيجية المالية لم يعتمد على إعلان تلك السياسة فقط بل اعتمد أيضاً على رغبة شارل الخامس في تنفيذ ذلك لتسديد الديون وزيادة الدخل النقدي. واضطر شارل الخامس إلى استعمال الدخول النقدية القشتالية بصفتها ضماناً لأن صيارفته فضلوا تلك الدخول النقدية ولكن إسهامات المجالس البلدية أثبتت أنّها غير كافية لإشباع دائنيه[٢٠]، إن المشكلة المالية لشارل الخامس تتضمن ازدياد نفقاته العسكرية وسيطرة المدن القشتالية على الواردات، وبعد تمرد الكومونيرو اشترطت المدن الرئيسة أن تدفع الإعانات مقابل تنفيذ شارل الخامس الاتفاقات البرلمانية وأغلب هذه المدن كان لها تأثير في المجلس التنفيذي والقضائي، وحددت واردات الضرائب الملكية، مثلاً ضريبة المبيعات (الكابالا) بقيت مستقرة خلال مرحلة حكم شارل الخامس. وبعد ذلك حدد البرلمان الإعانات وتسمى Servicio على أساس كفاية الحكومة، وكان أعضاء البرلمان يجتمعون كل سنتين أو٣ سنوات من اجل تحديد مقادير الإعانة المالية لشارل الخامس وتوقف ذلك على تقويمهم له بصفته مصلحاً للبيروقراطية. ولكن شارل الخامس وأخفق طوال (١٠) سنوات منذ عام(١٥٢٣) في تسلّم الأموال التي طلبها فاضطر إلى الموافقة على طلب المدن لتغيير الدستور إذ يُقرّ على قوانين ويعطي صلاحية لتنفيذ الإصلاحات قبل التفاوض على مقدار الإعانات؛ وخلال المدة ١٥٢٣-١٥٣٣ حدد الكورتيس مقدار الإعانات على أساس تنفيذ شارل الخامس لطلباتهم[٢١].

وصاغت المدن مجموعة من السياسات المحلية وبمجرد موافقة شارل الخامس على تلك السياسات تكون المدن مستعدة للاستماع إلى حججه بشأن أولويات الدفاع وزيادة الدخل. على هذا الأساس هيأت المدن ٩٠% من الإيرادات السنوية للتاج وهذا منح المدن قوة وسلطة وحقق لشارل الخامس منفعة قوية في الائتمان (أي إن الصيارفة اصبحوا يثقون به بعد حصوله على إعانات المدن) فأصبحت هذه المصادر المالية رهناً لدائنيه. وخلال مرحلة حكم شارل الخامس حددت المدن معدلات زيادة ضريبة الكابالا وضريبة الثلث (تيرثيا Tercia)أي الحصة الملكية من الغلة أو المال الذي يدفع للكنيسة (ثلث الأعشار). واعتمد شارل الخامس على الإعانات السنوية التي وهبتها المدن له والتي فاوضَ صيارفته التاج لجمعها[٢٢]. وأن التوسع العثماني في هذه المرحلة جعل الإسبان كرماء في منح الإعانات واشترطت المدن وجوب أن تكون الإعانات الجديدة لحماية الأراضي الإسبانية في غرب البحر الأبيض المتوسط، ولم تكن لمسؤوليات شارل الخامس في اوربا أهمية لمدن قشتالة لأنها كانت خائفة من تحويل مواردها إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة[٢٣].

إن النفقات العسكرية لشارل الخامس اضطرته إلى جعل الموارد الملكية مرتبطة بتسديد القروض عدّة سنوات، وكانت الحقيقة الحاسمة للموقف المالي لشارل الخامس مع المدن قدرته على الإيفاء بتوقعات هذه المدن منه. فخلال عشرينيات القرن السادس عشر بقي شارل الخامس في إسبانيا لأن الإصلاحات المحلية تطلبت حضوره باستمرار، فعمل على إصلاح بلاطه وإدارته وأمر مِلاكَهُ المحاسبي بجرد مُوَظّفي البلاط الذين يتسلّمون مُرَتّباتٍ من أجل تحديد المصروفات[٢٤]. باختصار خصص شارل الخامس سبع سنوات للوصول إلى الاستقرار وإعادة بناء النظام الإسباني وإعطاء أهمية للقرارات التي صاغتها المجموعات المتنفذة في قشتالة، وفي النهاية أصبحت الشكاوي التي قدمها الكومونيرو برنامج الإصلاح الذي اتخذه شارل الخامس مبدأً لحل المشكلات السياسية والمالية.

ثانياً: الإصلاحات الإدارية للمجامع الكنسية[٢٥] الكاثوليكية في إسبانيا:

كانت مصادر ممتلكات الكنائس من أهم المشكلات التي أحدثتها حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، فقد انتهك آل تيودر Tudors حقوق الكنائس وشرعوا قوانين تبيح أعمال السلب والنهب لأديرة والكنائس التي تضم أموال موقوفة لإقامة القداس. فشجع الملوك التيودريون المصلحين أي رجال الدين

البروتستانت لدعم السياسة الدينية الجديدة وتطبيقها[٢٦]، وعمد هنري الثامن Henry VIII (١٥٠٩-١٥٤٧) إلى استغلال البرلمان الإنكليزي لتثبيت قوانين مضادة للتدخل البابوي في حقوق الملك وإلغاء زواجه، فصادر أراضي الكنيسة وباع ممتلكاتها للمستثمرين. ولتنفيذ سياسته الدينية اعتمد على الكاردينال ويلسي Wolsey وكبير الأساقفة كرومويل Cromwell اللذين وضعا البنود العشرة البروتستانية وأصدرا أوامر ووصايا مضادة للبابا، فعمل هنري الثامن وأساقفته على إصلاح شامل للكنيسة الإنكليزية وتحويل المؤسسات الكنسية إلى ممتلكات وآليات تحت سيطرة مؤيديه[٢٧].

أما الإمبراطور شارل الخامس فقد اعتمد كذلك على الأساقفة كالوصيّ ادريان Adrian الذي تولى كرسي البابوية باسم ادريان السادس عام(١٥٢٢) حتى وفاته عام(١٥٢٣) ومسؤولين لهم نفوذ في بيروقراطية رجال الكنائس لتنفيذ سياسة مصادرة ممتلكات الكنائس وجمع الأموال، وحاول السيطرة على المؤسسات الدينية والآليات المالية فعيَّنَ الأفراد الذين يفضلهم شخصياً ووضع عملاء له في مناصب الأسقفيات الإسبانية وفرض ضرائبَ جديدة على المجامع الكنسية[٢٨].

وقد اعترف شارل الخامس بأن هناك حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات جذرية وبذلك ظهرت موجة جديدة للتعيينات لمكافحة الفساد الذي كان منتشراً تحت حكم البورغنديين. وحدد شبكة العمل المثبتة التي تضم رجال الدين والقضاء التي انتشرت في جامعات سالامانكا وبلد الوليد و الكنائس التي تقع في أشبيلية وطليطلة والمراكز الرئيسة للتجارة؛ تلك الشبكة لم تكن إلا حلفاً بين تابيرا والمصلحين أي رجال الدين الذين يحملون شهادات في القانون. إن هؤلاء الأساقفة الذين يشغلون مناصب إدارية تحملوا صياغة السياسة المحلية والخارجية منذ العصور الوسطى، وقد ورث شارل الخامس هذه التقاليد الدينية الإدارية التي تعززت بعد وفاة الملكة ايزابيلا عام (١٥٠٤) عندما اكتسب الأساقفة سلطة سياسية من خلال رعاية الملك فرديناند لهم وبعد وفاته عام (١٥١٦) كانوا مستعدين لشغل المناصب الحكومية ولكن أغلبهم لم يحصلوا على مناصب سياسية أو دينية خلال أول ثلاث سنوات من مرحلة حكم شارل الخامس بسبب سيطرة البورغنديين عليها[٢٩].

وبسبب امتلاك المدن القشتالية امتياز فرض الضرائب الذاتية على نفسها والتمثيل في البرلمان سيطرت على الواردات الملكية وحددت المبالغ التي يطلبها شارل الخامس، ولذلك شعر بحافز خاص للحصول على ثروة رجال الدين لأنها

ثروة غير تابعة لتلك المدن. وبعد تمرد الكومونيرو طرح شارل الخامس نظاماً ثابتاً ومستمرّاً لجمع المال من الكنائس. وقد اعتمد شارل الخامس على ادعاء أن المؤسسات الدينية يجب أن تدافع عن الإيمان الكاثوليكي فانتهز هذه الفرصة لزيادة الدخل النقدي من خلال فرض ضريبة الحروب الصليبية كروثادا Cruzadau التي تتكون من إعانة الربع من أموال المجامع الكنسية الكاتدرائية واردات بيع أراضي النظم العسكرية (الفرسان) وقراها[٣٠]. وزادَ شارل الخامس الواردات الملكية لتضم إسهامات المجامع الكاتدرائية التي أصبحت أهم مصادر الدخل التي استخدمها ضماناً للجهات التي تقرضه المال. وبذلك أصبح شارل الخامس قادراً على توزيع عبء الضريبة على مجال واسع جداً يضم المؤسسة الكنسية، وبصورة مؤثرة أصبحت المجامع الكاتدرائية ممتلكات (سيولاً نقدية) لأن مواردها رُبطت بمصروفات الحملات العسكرية وتسديد الديون[٣١].

وسلّط تابيرا الضغط على المجامع الكنسية لتشارك في تسديد نفقات الإمبراطورية لأنّه بصورة مناقضة للموقف في عام(١٥٢٠) عندما كان رجال الدين يناشدون دافعي الضرائب للحصول على المال فأنهم في منتصف ثلاثينيات القرن السادس عشر وأربعينياته اصبحوا يناشدون البابا فقط. وإن رجال الدين الذين أصبحوا دافعي ضرائب لم يشاركوا المدن في تقديم الشكاوي والمظالم لأن البورغنديين قد ذهبوا ولم يكن لديهم أي أساس لمناشدةٍ شعبية لرفض القرارات التنفيذية، وبدلاً من ذلك توسّعت إصلاحات الضريبة لتشمل الكنيسة. وبمجرد حصول شارل الخامس على ثقة شبكة تابيرا وكوبوس التي تضم رجال الدين وخريجي القانون الذين تناولوا الشكاوي الرئيسة للمدن فأنه لم يواجه أي مقاومة شعبية ضد سياسته الضريبية التي شملت المجامع الكنسية بصفتها كياناتٍ تدفع الضريبة وقد قلل ذلك من الضغط على المجالس البلدية في تحملها الضرائب وَحدَها[٣٢].

لقد ساعد شارل الخامس المدن القشتالية لتصبح مزدهرة، وهل هناك سياسة تخدم الازدهار أفضل من السياسة المخفضة للضرائب؟ كتب تابيرا إلى شارل الخامس، قائلاً: "**إن ما عرفته من ممثلي الكورتيس هو أنهم يشكون أنّ مدنهم كانت مثقلة بالضرائب ولا تستطيع أن تتحمل أية زيادة**"[٣٣] فأقنع تابيرا بصورة متكررة شارل الخامس بتقليل أعباء الضريبة على كاهل البلديات لأنه كان يعرف أكثر من البورغنديين أنّ القشتاليين أناس لديهم وسائل كثيره لحل مشكلاتهم فبسبب الضرائب المثقلة علّقوا حكوماتهم المحلية وهجر معظمهم المدن أو كفّوا عن مراقبة

فـرض الضـرائب الملكيـة. وإن رعايـا الملـك سـيظهرون فـي منـاطق زراعيـة بعـد أن هجـروا مـدنهم أو يسـكنون فـي منـاطق أخـرى يشـعرون فيهـا بـأنهم أقـل تعرضـاً لظلـم الضرائب(٣٤).

إن السياسـة الجديـدة التـي اتخـذها تـابيرا هـي إرسـال قـوائم الـدفاع عـن الإيمـان إلـى رجـال الـدين، وأبلـغ تـابيرا شـارل الخـامس قولـه: "**هـذه السياسـة تنفـذ تـدريجياً؛ أولاً نطلـب المسـاعدة مـن النـبلاء ثـم مـن الأسـاقفة وفـي النهايـة مـن رجـال الـدين ولكـن بالتأكيـد لـيس بتقـديم طلـب المسـاعدة مـنهم جميعـاً فـي مـرة واحـدة**"(٣٥). وقـد أخفـق تـابيرا فـي جعـل الأرسـتقراطيين يشـتركون فـي تزويـد التـاج بالمـال إذ لـم يسـتجب جمـيعهم لطلـب الحصـول علـى قـروض مـنهم، فكانـت أفضـل طريقـة لطلـب المـال مـن النـبلاء هـي الضـغط بشـدة علـى المجـامع الكاتدرائيـة لزيـادة الـدخل النقـدي. فـنجح فـي تنظـيم ائـتلاف يضـم المتبـرعين مـن رجـال الـدين واسـتمر فـي تنميـة علاقاتـه برؤسـاء الأديـرة والرهبـان حتـى إن بعضـهم وهـب نسـبة مـن دخلـه النقـدي لشـارل الخـامس، وقـد دعـم الأسـاقفة الإسـبان الالتزامـات الإمبراطوريـة بشـكل كبيـر ففـي عـام(١٥٢٦) تسـلّم شـارل الخـامس مبلغـاً يفـوق(٣٠٠٠٠٠) دوقيـة(*) مـن إسـهامات الأسـاقفة لتسـديد نفقـات الجيـوش الإمبراطوريـة فـي شـمال إيطاليـا، وأسـهم الرهبـان أتبـاع القـديس بينيـدكت بمبلـغ(٤٠٠٠٠) دوقيـة مـن أجـل الـدفاع عـن الأراضـي النمسـاوية ومواجهـة العثمـانيين، وهكـذا اسـتمر أسـاقفة المـدن الإسـبانية فـي تمويـل الـبلاط الملكـي. وفـي حزيـران عـام (١٥٣٠) كـان شـارل الخـامس فـي اوغسـبورغ الألمانيـة يفكـر فـي مسـألة فـرض الضـريبة علـى رجـال الـدين وجعـل ممتلكـات الكنـائس تابعـة للدولـة عنـدما تسـلّم رسـالة مـن تـابيرا يحـذره فيهـا مـن تمـرد المـدن، وكـان تـابيرا يتحـدث عـن مسـؤولية الحكومـة فـي تطبيـق العدالـة وعـدم إثقـال كاهـل البلـديات بزيـادة الضـرائب وأكـد بشـدة دور الكنيسـة الدنيويـة Secular Church (كنيسـة غيـر منتسـبة إلـى إخوانيـة رهبانيـة) بصـفتها داعمـةً للـدفاع عـن الـدين ومسـؤولية البابـا فـي مـنح البركـة للسـلطة السياسـية لشـارل الخـامس علـى رعايـاه مـن رجـال الـدين. والغايـة الأساسـية للحملـة الإمبراطوريـة فـي إيطاليـا(١٥٢٩-١٥٣٠) كانـت التحـدث إلـى البابـا كليمنـت السـابع Clement VII (١٤٧٨-١٥٣٤) للحصـول علـى إقـراره لسياسـة زيـادة إسـهامات رجـال الـدين والمؤسسـات الكنسـية وتـدفقها المسـتمر(٣٦). وأبلـغ شـارل الخـامس تـابيرا الآتـي: "**بخصـوص حجـتكم يجـب علـى البابـا وبسـرعة أن يجعـل الأسـاقفة ملـزمين بـدفع ضـريبة الربـع Quarta بـل لـيس الأسـاقفة فقـط وجميـع رجـال الـدين الأثريـاء وكـل الأديـرة فـي قشـتالة واراغـون وجميـع الـنظم العسـكرية (الفرسـان) يجـب إلـزامهم بـالقوة**

لتقديم إعانة لمدة سنة واحدة لعدد كبير من السفن الحربية"[٣٧]. ولهذا فأن صيارفة شارل الخامس كانوا قادرين على الاعتماد على الإسهامات الإلزامية للمجامع الدينية والإخوانيات الرهبانية في الأديرة في جميع أنحاء المملكة الإسبانية[٣٨].

إن عقود بولونيا عام (١٥٣٠) بين شارل الخامس والبابا كليمنت السابع سمحت للإدارة القشتالية بأن تتفاوض على شروط مع الصيارفة الذين جمعوا إعانات رجال الدين تكونت من ثلاث دفعات عام (١٥٣١) ودفعتين عام (١٥٣٢). وللمرة الثانية في آب (١٥٣٢) فأن البابا كليمنت السابع منح شارل الخامس قراراً آخراً لجمع أعانة إضافية من الكنائس مقدارها (٤٧١٠٠٠) دوقية تُجمع في غضون خمس سنوات؛ وإن الأجزاء الرئيسة منها سوف تُجمع في أول ثلاث سنوات. وعلى أية حال في هذه المرة لم تكن المجامع الكاتدرائية القشتالية هي وحدها التي تدفع الإعانة بل جميع كاتدرائيات المملكة، ففي عام (١٥٢٩) أسهمت طليطلة بالجزء الأكبر من إعانة مقدارها (١١٠٠٠) فلورين كان هناك إسهام أخر مقداره(١٠٠٠٠٠) فلورين في عام(١٥٣٠).

ويتضح مما سبق أن تابيرا انتصر في معركة مقاومة رجال الدين ومع أنه كان مهتماً بمقاومة الهرطقة الألمانية فأنه كان يأمل من شارل الخامس أن يركز على المشكلة الخاصة بإسبانيا في غرب البحر الأبيض المتوسط بسبب التوسع الإسلامي الذي تلقى مساعدة من الفرنسيين ضد إسبانيا وإذا استطاع شارل الخامس تسليم القضية اللوثرية إلى اللوردات الألمان فأنه بعد ذلك فقط يستطيع أن يقلل النفقات وينقذ إسبانيا من موقف مالي وعسكري محرج وهو موقف لا نهاية له إلا بتنفيذ ذلك التسليم. ومع ذلك تأكد لدى تابيرا أنّ شارل الخامس سوف يمتلك دخلاً نقدياً كافياً ليدفعه من أجل قرارته بخصوص رحلته الإمبراطورية التي تمتد لتضم الأراضي الناطقة باللغة الألمانية التابعة للإمبراطورية[٣٩]. وقد ضمن تابيرا الحصول على مبلغ (١٨٧٠٠٠) دوقية جزئياً من دفع فدية ملك فرنسا فرنسوا الأول (١٥١٥-١٥٤٧) لإطلاق سراحه من الأسر الإسباني، والباقي من صيارفة جنوا الذين تعاقدوا على ضريبة الحروب الصليبية والإعانة من رجال الدين التي تدفعها المجامع الكنسية بمبلغ(٤٨٠٠٠٠) فلورين في عام (١٥٣٠). وسابقاً حصل تابيرا على قرض من الصيارفة فوكرز Fuggers يصل مقداره إلى (١٥٠٠٠٠٠) دوقية وإن ضمان القرض هو المال الذي يُجمع من ضريبة الربع وضريبة الحروب الصليبية. ولذلك فأن من الحيوي أن يحصل تابيرا على أكبر

مقدار ممكن من الأموال من الكاتدرائيات لتسديد الديون المستحقة الدفع، وكذلك انتظر تابيرا حتى يكمل عمله مع المجامع الدينية من أجل تزويدها بقائمة دفع إضافية تغطي نفقات إعداد أسطول صغير يضم سفناً حربية[٤٠].

كان تابيرا يرغب في إعفاء مجموعات دينية معينة من ضريبة الربع مع أن جميع المؤسسات الدينية يجب أن تُسهم بمبلغ معين، واستناداً إلى وجهة نظره فأن الرهبان ورجال الدين الذين يقيمون في الكنائس ويشغلون مناصب برواتب أقل من(١٢) دوقية، وكذلك النظم العسكرية (الفرسان) يجب إعفاؤهم من ضريبة الربع. فمنذ بدء الإعانة قدّم قادة النظم العسكرية (الفرسان) للحكومة المساعدة العسكرية بطريقة ما إما بتقديم خدمة شخصياً وإمّا بتزويدها بالأسلحة والخيول أو الإسهام الماليّ بدلاً من التزامهم الشخصي بالخدمة في الحرب؛ وقد وافق شارل الخامس على هذا الإعفاء على أساس أنه عمل عادل وكانت نظرة تابيرا إلى أخوية الرهبان المتسولين نظرة ناتجة من حقيقة أن هؤلاء الرهبان التحقوا بمجامع فرانسيسكية ودومنيكانية، فأعفى شارل الخامس الرهبان المتسولين من الإسهام في ضريبة الربع. ولكن بالنسبة للمجامع الكاتدرائية رفع شارل الخامس سقف الإعفاء إلى (٢٤) دوقية بدلاً من حد الراتب الذي اقترحه تابيرا وهو(١٢) دوقية. وقد استخدم تابيرا حجة مضادة لرجال الدين من أجل ضبط المجامع الكاتدرائية بعقوبات مالية، فأبلغ تابيراً شارل الخامس قائلاً: (يبدو بالنسبة لي أنّ رجال الدين فاسدون بطرقهم السهلة الانقياد وينقصهم الضبط ولذلك يجب علينا أن نوجه أوامر لهم بأنهم إذا لم يقيموا في كنائسهم فأنهم سوف يخسرون دخلهم النقدي)[٤١]. ومنذ عام(١٥٢٥) لم تسهم المجامع الكاتدرائية بأي ضريبة والمجمع الأكثر ثراء كان في طليطلة، وأعضاء هذا المجمع كان رد فعلهم عنيفاً ضد نداء الدعم المالي وطوال ست سنوات كان مجمع طليطلة على قمة قائمة الجهات الدينية المعفاة من الضرائب ولكن تابيرا لم يسمح لهم بالإفلات من الإسهام في دفاع شارل الخامس عن الإيمان. وخلال الأعوام التي بين عامي ١٥٢٣و١٥٥٥ أسهمت الكاتدرائيات بـ(ـ٣٦٦٦٠٠٠) دوقية، وبعد عام(١٥٢٣) شكلت إعانات رجال الدين ١٠% من الواردات الملكية في قشتالة، وفي أربعينيات القرن السادس عشر ازدادت تلك النسبة لتصبح ١٥%. إن القيمة الإجمالية لإعانات رجال الدين في عشرينيات القرن السادس عشر بلغت (٥٨٧٩٥) دوقية أمّا في عام (١٥٤٠) فقد أسهمت المجامع الكنسية بأكثر من(١٦٦٦٦٧) دوقية[٤٢].

إن إعادة التسلح المالي لشارل الخامس كان على أساس قوي في الافتراض المسبق المعياري لواجبه الإمبراطوري بصفته مصلحاً للكنيسة ومُدافعاً عن المسيحية، وإن سياسة تابيرا في فرض الضرائب على المجامع الكنيسة قد عززت أكثر المكانة المرموقة لشارل الخامس الذي أجرى تحسيناتٍ بنائية في التدرجات الهرمية للكنيسة والدولة، فكانت النتيجة ان أصبحت المجامع الكنسية عملياً مؤسسات دنيوية في ماليتها وإقامتها، ولها مسؤوليات تحدد طبقاً لعلاقاتها بالحكومة وعلى أساس الالتزامات المالية المشتركة.

وبعد الانتصار الملكي على الكومونيرو حقق شارل الخامس السلام بالذهاب إلى ما وراء النصر المادي عندما امتثل للسياسة المالية التي طرحها البرلمان وقرر حل المشكلات التي عرضها الكومونيرو، فاتخذ نظاماً جديدا للسيطرة القضائية والآلية المالية تحت إشراف الكورتيس. وعندما عيّن شارل الخامس بتعيين تابيرا في منصب رئاسة مجلس قشتالة عام (١٥٢٤) أعاد تنشيط الإجراءات التقليدية للإصلاح ولاسيما الأنواع المتعددة للتدقيقات المحاسبية (الإقامات والزيارات) وإعادة تشكيل مسؤوليات رجال الدين (القساوسة) أي الإقامة والتطبيق الإلزامي لمؤهلات رجل الدين بالنسبة لأولئك المسؤولين عن إدارة القداسات، وأنهى تابيرا كذلك الامتيازات البابوية التي طالبت بها المجامع الكنسية الكاتدرائية ولاسيما المجامع التي كانت تحت قضائه بصفته كبير أساقفة سانتياغو. وعندما سعى شارل الخامس إلى الاعتماد القانوني والإداري على رجال الدين ناشد البابا أن يعقد مجلساً مسيحياً عالمياً، وقبل حصوله على موافقة البابا بدأ بإصلاحات إدارية للكنيسة الإسبانية عام(١٥٢٦)، فعقد مؤتمراً في غرناطة خلال صيف عام (١٥٢٦) إذ اجتمع مع الإدارة القشتالية لصياغة سياسة التجديد الكاثوليكي للحصول على ثروة المؤسسات الدينية المسحية الإسبانية[٤٣].

وأكد الأساقفة بشدة المسؤوليات الإمبراطورية بصفتها أساساً للقوة المطلقة لشارل الخامس بصفته مُدافعاً عن الإيمان الكاثوليكي، وبهذه الحجة التي منحها الأساقفة حصل شارل الخامس على تسويغ له ليسحب المال من صناديق المجالس الدينية، وعلى هذا الأساس فأن النخب الكنسية في إسبانيا لم تشكلَّ لشارل الخامس فهمه الذاتي لكرامته الإمبراطورية فحسب ولكنها كذلك وضعت مبدأ السلطة المطلقة بخصوص الدفاع عن الإيمان الكاثوليكي. وخطة سحب الواردات من الكنائس من اجل إنفاقها في حروب وحملات صليبية لم تكن من حقوق شارل الخامس فقط بل جعلته كذلك يكتسب مكانة تضم بركة وفضيلة خاصة لأنه يدافع عن الإيمان

الكاثوليكي. وفي مؤتمر غرناطة طرح الأساقفة الإسبان نقطتهم الجدلية وهي أنهم يشكلون جزءاً مكملاً للقضاء، وقد أكدوا بشدة لشارل الخامس إمكان الاعتماد عليهم وأنهم سوف يسهمون مالياً في النفقات العسكرية، وأشرف الأساقفة على البيروقراطية الكاملة ورأسوا نظام المحاكم الاستئنافية، وشعروا بالامتنان لشارل الخامس بعد تعيينهم في الأسقفيات وترقيتهم(٤٤). وعلى هذا الأساس أصبحت ممتلكات الكنائس مصادر لزيادة الدخل النقدي من خلال إخضاع المجامع الكنسية الكاثوليكية لمعيار فرض الضرائب.

ثالثاً: تحويل النظم العسكرية (الفرسان) إلى مؤسسات حكومية:

امتلك الملوك الكثوليك (فردنياند وايزابيلا) الرئاسات الثلاث للنظم العسكرية (الفرسان) وبهذا سيطرا على الممتلكات التي كانت في حيازة القادة الكبار لتلك النظم الثلاثة، ولكن على الرغم من ذلك بقيت محافظة على الهياكل التقليدية لأرضها وسكانها التي تولى إدارتها قائداً وطبقاً لنظام النظم العسكرية، وإن السيد الكبير كان يتولى تعيين القادة الذين يتسلّمون مبلغاً سنوياً من منطقتهم، وكانت كل منطقة تتكون من عقارات على شكل أرض غير مزروعة أو مناطق بلدية رعايا يدفعون الضرائب. وتركزت اغلب مناطق النظم العسكرية في قشتالة الجديدة وهي الأراضي التي احتلّتها النظم العسكرية بعد سقوط الحكم الإسلامي في الأندلس(٤٥).

لقد حققت النظم العسكرية هدفها باحتلال المدن الإسلامية في شبه الجزيرة الأيبيرية عام (١٤٩٢)، والمهمة التي أنجزتها هذه النظم انتهت بعد طرد المسلمين من الأندلس ولكن بسبب النفقات المتزايدة والتوسع الإسلامي فأن الأنظمة العسكرية حافظت على مكانتها بصفتها موارد لها قيمة كبيرة. ولذلك حوّل شارل الخامس بالتدريج مناطق النظم العسكرية إلى مدن جماعية زراعية وملكية، ومثل هذه المدن سوف تستمر في دفع الضرائب الملكية فضلاً عن الدفع المالي مقابل خدمة شراء حكمها الذاتي من سادتها. وبسبب السياسة المالية التي اتخذها كوبوس وتابيرا أصبح مستقبل النظم العسكرية بيد شارل الخامس، وبالتدريج منذ المدّة التي بين عامي١٤٩٤و١٥٣٦ مع ازدياد المشكلات الدينية والأعباء المالية بدأ البابا كليمنت السابع بتهيئة الأساس القانوني لعلمنة الممتلكات البلدية للأنظمة العسكرية أي جعلها حكومية لفرض الضرائب عليها(٤٦). وفي عام(١٥٢٣) وقع البابا ادريان السادس على قرار الإدماج الأبدي للنظم العسكرية بالتاج وبذلك أتاح لشارل الخامس السيطرة على الضرائب على أساس غلال الحصاد (الغلة الزراعية) من أراضي النظم، ومع بركات البابا كليمنت السابع عام (١٥٣٠) بدأ شارل الخامس

بنقل أراضي النظم العسكرية وممتلكاتها إلى مستثمرين غير حكوميين للحصول على واردات بيعها، فقد رأس تابيرا في آذار من عام(١٥٣٠) المحادثات بين صيارفة جنوا والألمان و مِلاك مالية شارل الخامس التي ناقشت مستقبل النظم العسكرية. وكان تابيرا يأمل أن يحصل شارل الخامس على الوثائق البابوية الضرورية لنزع سلاح السيادات العسكرية للنظم والأراضي التابعة لها، وفي بداية نيسان من عام(١٥٣٠) تسلّم تابيرا القرار البابوي الخامس القاضي بإيجار أراضي وممتلكاتها النظم وبموجبه مُنح شارل الخامس السلطة البابوية لمصادرة ممتلكات النظم العسكرية واردات بلغت (٤٠٠٠٠) دوقية سنوياً. وبدأ أساقفة شارل الخامس ومحاسبوه بعملية تقويم الأراضي غير المزروعة والموارد الأخرى للنظم، وانشأ تابيرا مجلساً للنظم العسكرية في مدينتي كالاترابا Calatrava وألكانتارا Alacntara لتقويم سلاح أراضي النظم ونزعه، وكان هناك مجلس آخر للنظام العسكري في سانتياغو. وتابع كوبوس وتابيرا ذلك باتخاذ ستراتيجية طويلة الأمد وهي بيع بلديات جميع النظم العسكرية، وقد حصلا في عملهما هذا على الدعم الكامل من مارغريت النمساوية Margaret of Austria (١٤٨٠-١٥٣٠) أخت شارل الخامس ووصيّته في الأراضي المنخفضة التي وضحت له أنَّ الكنائس والنظم العسكرية ألزمت أن تموَّل الدفاع عن المسيحية وأن البابا كذلك يجب أن يدعم هذه السياسة الهادفة إلى الحصول على المال(٤٧).

واعتماداً على الحجة القائلة إنّ أراضي النظم العسكرية وممتلكاتها جزءٌ من الميراث الملكي بدأ شارل الخامس ببيع المراعي إلى المستثمرين بسبب ارتفاع مبالغ الفائدة على القروض ومعدلات تبادل العملات (سعر الصرف) إذ عندما تتم تُصَرَّفُ عملة بعملة أخرى فأن العملة الأولى تفقد بعض قيمتها، فضلاً عن أنّ مواسم الحصاد السيئ في السنوات السابقة بسبب تلف المحاصيل الزراعية أسهمت في خلق ضغط مالي على شارل الخامس اضطر على أثره إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل النقدي لضمان استمرار ائتمان شارل الخامس مع الصيارفة. وفي الوقت نفسه منح شارل الخامس قادة النظم العسكرية مبلغاً من المال تعويضاً عن أراضيهم المعروضة للبيع، وفي عام(١٥٣٧) أصبح برنامج بيع أراضي النظم العسكرية آلية للحصول على واردات دائمية لشارل الخامس. وكان تابيرا يعرف كيف يجعل الشريحة المعفاة من الضرائب (الأثرياء) مشتركة في الالتزامات الدينية لشارل الخامس في حين يقلل ضغط الضرائب على المدن، وجعل تابيرا عملية جمع الضرائب تحت الأشراف الملكي من خلال تقويم موارد القرى من أجل تحديد قيمة

بيع أراضي النظم العسكرية. وعملية تجزئة هذه الأراضي أنتجت وارداتٍ ملكية لأن التاج تسلّم إيرادات البيع(٤٨).

وكان الأثرياء يرغبون في أن يصبحوا لوردات ويحصلوا على مبالغ سنوية ولذلك فأن اغلب القرى دخلت في سوق الحكم الذاتي وبذلك جرى احتكار سكانها وأصبح لها مجموعة من الامتيازات القانونية للتنافس في الصراعات على الأراضي مع المجالس البلدية الأخرى. وفي نهاية ثلاثينيات القرن السادس عشر حوّل شارل الخامس المدن الصغيرة التي كانت سابقاً تابعة لقضاء قادة النظم العسكرية في كالاترابا والكانتارا وسانتياغو إلى إقطاعات مُلكية ذات حكم ذاتي، وهذا الأجراء جعل تلك المدن الملكية مُتاحةً للمستثمرين الذين كانوا هم ايضاً حولوا تلك المدن الملكية إلى مدن زراعية تدفع مبلغاً سنوياً يسمى ثينسو(*) Censo إلى اللورد الإقطاعي (مالك الأراض) مقابل حصولها على امتياز الحكم الذاتي. ففي عام(١٥٣٧) باع شارل الخامس مدينة بيليانويبا Villanueva التي كانت تحت قضاء النظام العسكري (الفرسان) في سانتياغو شمال غرب إسبانيا وكان المشتري هو الكونت دي خيلبيس Gelves بعد تحويلها من قضاء كنسي (تابع لكنيسة) إلى قضاء ملكي ثم أصبحت مدينة إقطاعية زراعية.

لقد نجح شارل الخامس في وضع البلديات التي كانت تابعة للنظم العسكرية في سوق العقارات إذ قدّم الأثرياء ذوو النفوذ عروضاً لشراء تلك العقارات، وفي عام(١٥٣٨) باع كوبوس ثلاث بلديات تابعة لنظام سانتياغو وبلدية واحدة تابعة لنظام ألكانتارا وبلدية أخرى تابعة لنظام كالاترابا، فبلغ إجمالي واردات بيع جميع البلديات(١٩٠٠٠٠) دوقية، وفي عام(١٥٣٩) تم بيع عدة بلديات في إقطاعات تابعة للنظم العسكرية في سانتياغو وكالاترابا جلبت إلى الصناديق الملكية مبلغ(٢٠٢٩٨٩) دوقية. وفي عام(١٥٤٢) باع شارل الخامس أراضي باراكويليوس Paracuellos التابعة للنظم العسكرية وكان المشتري هو سابيدرا Saavedra ابن أخي تابيرا ووارثه، وفي عام(١٥٤٧) دفع سابيدرا أعلى مبلغ للحصول على ارض مالاكون Malagon التي كانت تابعة للنظم العسكرية(٤٩).

وباستهداف مدن النظم العسكرية استطاع شارل الخامس تجنب أي انتقاد يمكن طرحه على أساس أنه مُنحازٌ إلى غير المدن القشتالية لأنه شمل جميع المدن بسياسته المالية التي طبقها فيما يتعلق بالنظم العسكرية. ومع أن الملوك الكاثوليك صادروا قرى كانت تابعة لمدن تمردت عليهم فأن شارل الخامس بدأ بنقل ملكية المدن من إقطاعات كنسية إلى مدن زراعية من غير تغيير مكان القرويين بصفتهم

رعاياه أو ممتلكاتهم الخاصة. وطبقاً لدراسة حديثة فأن كالاترابا فقدت ٢٤% من أراضيها وسانتياغو ١٢% والكانتارا ٦,٦%، وفي النهاية فأن بيع جميع هذه الأراضي التابعة للنظم العسكرية حقق للبلاط الملكي(١٧٠٠٠٠٠) دوقية[٥٠].

وشهد عهد الإمبراطور شارل الخامس تطوراً مهماً في فنون الحرب والسلاح والخطط الحربية معاً أدى إلى ظهور مصطلح (الثورة في المجال العسكري) نتيجة للنمو المتزايد في حجم الجيوش والأسلحة والتوسع في بناء التحصينات على اسس اكثر صلابة لكي تصمد امام قذائف المدافع، وكانت إسبانيا تشكل المصدر الأكبر لثروة شارل الخامس من طريقها تتدفق كنوز العالم الجديد التي بدأت تصل إليها منذ عشرينيّات القرن السادس عشر. كذلك اعتمد على واردات الأراضي المنخفضة فاستغل مواردها حتى لم يعد بإمكانها إن تدفع المزيد، أما ممتلكاته في إيطاليا (نابولي وميلانو) فقد شكلت مورداً مهماً لخزانة التاج[٥١].

استنتاجات البحث

يتضح مما سبق أن شارل الخامس اتخذ سياسية إصلاحية حولت مملكته إلى ماكنة تنفيذية للإصلاح الإداري، وأن سياسة تابيرا وكوبوس بخصوص اكتساب رأس المال قد تجذرت في الحاجة إلى المحافظة على بقاء مملكة شارل الخامس على قيد الحياة، فقد ظل في إسبانيا من عام ١٥٢٢إلى عام١٥٢٩ وهي مدّةنجح فيها في تنفيذ الإصلاحات الإدارية والدينية والعسكرية التي صاغها ممثلو المدن في الكورتيس، وأعادَ شارل الخامس بناء البيروقراطية خلال سبع سنوات حصل فيها على ثقة المدن القشتالية وأدمج رجال الدين وقضاة قشتالة في إدارته القضائية والتنفيذية وهذا جعل آليات الإصلاح المالية تتم تلقائياً من داخل المؤسسات من غير انتظار أوامر من الحكومة، وكذلك فرض الضرائب قانونياً وشجع التطور المدني ونفذ رغبة المدن في تعيين موظفين إسبان بدلاً عن البورغنديين أو الفلمنكيين فمنحها إدارة باتت نموذجاً لحكم عادل لآل هابسبورغ الإسبان، وفي الوقت نفسه استطاع استيعاب التقاليد الثقافية والمدنية القشتالية.

وبعد أن حقق شارل الخامس هدفه بإعادة بناء المؤسسات والإصلاح المالي ثبّت أوراق اعتماد (ثقة) سمحت له باستغلال موارد الكنائس والنظم العسكرية (الفرسان) وتحويلها إلى ضمان يقدمه إلى الصيارفة ليمنحوه قروضاً. وكانت استراتيجية تابيرا الهادفة إلى زيادة الواردات الملكيّة أكثر من مجرد مصادرة بسيطة لأموال رجال الدين وممتلكاتهم فالمجامع الكنسية جزءٌ من الميراث الملكي ومن عَمَّ يجب أن تدفع من أجل أمن المملكة، فاعتمد شارل الخامس على الأساقفة الذين

اعتقدوا أنّ الكنيسة عليها التزامات مالية تمنحها المملكة، ونجح تابيرا في تحويل التاج إلى تاجر (وسيط) في العقارات وبذلك حقق أهدافاً اقتصادية ودينية وسياسية، وبمساعدته استطاع شارل الخامس زيادة الواردات للدفاع عن الإيمان الكاثوليكي وحماية الامتيازات القضائية البلدية والسماح للأفراد الذين لهم نفوذ بامتلاك القرى وان يصبحوا لوردات أو قطاعيين.

وقد برهنت نتائج إصلاح المؤسسات والسياسة المالية لشارل الخامس على أنّها أساس الحكم الناجح على الرغم من حقيقة أنه كان يسافر في رحلات طويلة بعد عام(١٥٢٩)، وكانت حكومة قشتالة قوية بحيث تتحمل الغيابات المتكررة له خارج إسبانيا. وبحصول شارل الخامس على الدعم المالي من المدن والمجامع الكنسية والنظم العسكرية (الفرسان) استطاع تحمل إنفاق المال في الأقاليم غير الإسبانية التي كان يحكمها حتى تنازله عن العرش عام (١٥٥٦).

الهوامش والتعليقات الختامية:

(١) شارل الخامس (١٥١٨-١٥٥٨): ولد في ٢٤ شباط ١٥٠٠ في مدينة غينت شمال غرب بلجيكا، وهو الابن الأكبر لفيليب الجميل من زوجته خوانا القشتالية (المعتوهة). تولى حكم إسبانيا منذ عام (١٥١٨-١٥٥٦م) باسم شارل الأول، وتولى بعد وفاة جده ماكسميليان الأول عام ١٥١٩ عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة باسم شارل الخامس حتى عام ١٥٥٨. في عام ١٥٢٦ تزوج من الأميرة ايزابيلا البرتغالية ولدت له خمسة أطفال، توفي عام ١٥٥٨. للمزيد من التفاصيل، ينظر: فاتن محيي محسن، الإمبراطور شارل الخامس والحياة الاقتصادية في إسبانيا (١٥٠٠-١٥٥٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

(٢) الكومونيرو: مصطلح إسباني أطلق على الرجال الذين حفّزوا الناس على التمرّد على شارل الخامس في عام (١٥٢٠-١٥٢١) تعبيراً عن رفضهم لارتقائه العرش الإسباني، وقد اطلق عليهم هذا المصطلح لأنهم ينتمون إلى الطبقات الإسبانية الفقيرة، وهذا يعني أنهم من عامة الناس أي العوام Comunero، وكذلك أطلق عليهم هذا المصطلح لأنهم قاموا بتشكيل كومونيداد Comunidad وهي كلمة إسبانية تعني مدينة ذات حكم ذاتي (تقسيم أرضي صغير شُكِّلَ بعد الثورة ليصبح نواة لمدينة حرة مستقلة عن الحكومة أو الملك)، وأن سكان تلك المدينة الحرة يطلق عليهم اسم كومونيرو أي الساكن في الكومونيداد المشار إليها انفاً. للمزيد من التفاصيل، انظر: فاتن محيي محسن، المصدر السابق، ص٢٨.

(3) Wim Blockmans and Nicolette Mout, The World of Emperor Charles V, Amsterdam, 2004, p.69.

(٤) تنقسم المجالس في إسبانيا على نوعين: مجالس استشارية تختص بتقديم النصائح إلى الملك، ومجالس قسمية مرتبطة بأقسام المملكة، وأهم المجالس الاستشارية مجلس الدولة ومجلس الحرب ومجلس المالية ومجلس غرفة قشتالة ومجلس أراغون ومجلس محكمة التفتيش ومجلس الحروب الصليبية ومجلس الأوامر العسكرية ومجلس جزر الهند الغربية ومجلس إيطاليا. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

J. H. Elliott, Imperial Spain 1469-1716, 1st ed, London, 1966, p.172.

(5) John Lynch, Spain Under The Habsburgs, Vol.2nd ed, Oxford, 1981, pp.53-54.

(6) Ibid, p.55.

(7) James, D. Tracy, Emperor Charles V Impresario of War, Cambridge, 2002, p.102.

(8) Ibid, p.103.

(9) Elliott, Op. Cit., p.170.

(10) Wim Blockmans, Emperor Charles V (1500-1558), Trans. Isdavande Hoven- Vardon, 1st ed., London, 2002, p.78.

(11) Armstrong M. Edward, The Emperor Charles V, Vol.11, London, 1902, p.77.
(12) Blockmans, Op. Cit., p.80.
(13) B. Chudoba, Spain and The Empire 1519-1653, Chicago, 1952, p.99.
(14) Ibid, p.100.
(*) كانت مدينة بلد الوليد عاصمة لإسبانيا منذ عهد فرديناند وايزابيلا حتى عام ١٥٦١، إذ اتّخذت مدينة مدريد عاصمة لإسبانيا في عهد الملك فيليب الثاني.
(15) Christopher Hare, A Great Emperor Charles V (1519-1558), London, 1917, p.135.
(١٦) الفرسخ: مقياس طول يساوي ٥كم تقريباً.
(17) Nicolette Mout, Op. Cit., p.189.
(18) Henry Kamen, Spain 1469-1714 Asociety of Conflict, 2st ed., New York, 1983, pp.113-114.
(19) Hare, Op. Cit., p.141.
(20) Blockmans, Op. Cit., p.80.
(21) Hare, Op. Cit., p.144.
(22) Edward, Op. Cit., p.80.
(23) Ibid, p.82.
(24) Elliott, Op. Cit., p.190.
(٢٥) المجمع الكنسي: هو مصدر التعليم الكنسي للبابا من جهة والاساقفة المتحدين مع الكرسي الرسولي من جهة اخرى، وأخذت الكنيسة هذا المبدأ من الرسل الاطهار فكانت تعقد المجامع كلما حدث خلاف في البيعة أو وجد من الأمر ما يستدعي ذلك. وهنالك مجامع عامة هي التي يجتمع فيها الأساقفة ليناقشوا الموضوعات الكنسية، والمجامع الأبرشية التي يجتمع فيها الاساقفة والقساوسة في مركز كل أبرشية لتدبير أمورهم الخاصة ويجوز عقد هذا المجمع يومياً عدا يوم الأحد، والمجامع المسكونية التي حضرها أساقفة جميع الكراسي المسيحية المنتشرة في العالم وتنعقد بسبب ظهور بدعة أو انشقاق يؤثر في الإيمان الكنسي. للمزيد من التفاصيل، ينظر: www.wikipedia.org.
(26) Rojas Zorrilla, Carlos V, Madrid, 1805, p.53.
(27) Elliott, Op. Cit., p.201.
(28) Zorrilla, Op. Cit., p.58.
(29) Tracy, Op. Cit., p.197.
(٣٠) النظم العسكرية (الفرسان): قوات أو مجاميع غير نظامية (ميليشيات) لم تكن تابعة للجيش الإسباني شكلها ملوك قشتالة على غرار نظام فرسان الهيكل الذي هو نظام عسكري ديني أسَّست عام ١١١٨ لحماية المسيحيين الذين يؤدون مراسم الحج إلى الأراضي المقدسة في أثناء الحروب الصليبية وبعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ فأن النظم العسكرية لم يعد لها فائدة وعندما أصبحت مناصب رؤساء هذه النظم شاغرة في السنوات (١٤٩٤، ١٤٩٦، ١٤٩٩) اقتنعوا بانتخاب الملكة إيزابيلا لمنصب المدير الإداري للنظم العسكرية وممتلكاتها التي تضم قطعاناً كبيرة من الماشية ومساحات شاسعة من الاراضي التي تحصل على مبالغ كبيرة من أجور الرعي التي تدفعها نقابة رعاة الأغنام في مملكة قشتالة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: فاتن محيي محسن، المصدر السابق، ص١١٢.
(31) Tracy, Op. Cit., p.199.
(32) Zorrilla, Op. Cit., p.60.
(33) Quoted in: Willim Maltby, The Reign of Charles V, 1st ed., New York, 2002,p.99.
(34) Ibid, p.223.
(35) Quoted in: Nicolette Mout, Op. Cit., p.211.
(*) الدوقية: عملة إسبانية تساوي بالباوند الاسترليني ٩ شلنات.
(36) Edward, Op. Cit., p.112.
(37) Quoted in: Nicolette Mout, Op. Cit., p.225.
(38) Edward, Op. Cit., p.112.
(39) Kamen, Op. Cit., p.171.
(40) Ibid, p.172.
(41) Edward, Op. Cit., p.114.
(42) Ibid, p.115.
(43) Tracy, Op. Cit., p.232.
(44) Kamen, Op. Cit., p.173-174.

(45)Fernando Cremades, Carlos V, Madrid, 1999, p.205.
(46)Ibid, p.206.
(47)Harald Kleinschmidt, Charles V The World Emperor, 2nd ed., London, 2004, p.161.
(48)Elliott, Op. Cit., pp.201-202.
(*) ثينسو: يعني بالإسبانية (احصاء ، تعداد، احتكار، تكاليف عينة).
(49)Tracy, Op. Cit., p.66-67.
(50)Kamen, Op. Cit., p.262.
(51)R. E. Merriman, The Rise of the Spanish Empire, Vol. 111, New York, 1962, p.208.

Administrative, religious and military organizations In Spain during the reign of CharlesV

M. Dr.. Faten Mohie Mohsen
University of Mustansiriya / Faculty of Basic Education
Department of History
History of modern Europe
07708262533
dr.fatin31@yahoo.com

Research Summary

If the war was a dominant subject in the history of Spain during the reign of Emperor Charles V (1518-1558), the bureaucracy was also dominant. Political events in Spain were imposed after the rise of Charles V on February 20, 1518 and the Roman Empire (1520-1521) (2) Castile enjoyed a period of peace and prosperity during the remainder of the reign of Charles V, who settled in Spain from 1522 to 1529,
The longest he has spent in this kingdom without other imperial possessions. During which he was able to strengthen the power of the Crown and to impose absolute rule without abolishing Cortis (Parliament), which increased his faith and loyalty to Charles V because of the change observed in his policy, as he sought to build institutional and financial reform that would increase property revenues and control bureaucracy for the purpose of constitutional conventions Spanish system. This study examines the most important administrative, religious and military organizations that Charles V took during the period (1522-1529) in Spain and its effect to promote the prosperity of the Kingdom and achieve a balance between the expenses of wars and sources of Spanish income.

The research discusses the foundations of administrative and financial reform of the institutions, and explains the administrative reforms of the Catholic Synod of Spain. The research also deals with the conversion of the assets of military systems to government institutions, and finally shows the military strategy of Emperor Charles V and the expenses of the war.